جامعة جيهان
قسم العلوم المالية والمصرفية
سيمنار بعنوان
مشاكل القطاع المصرفي في العراق
وطرق معالجتها

د.مجيب حسن محمد

مقدمة

- يلعب قطاع المصارف دوراً بارزاً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة. وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، إلا أنه يبقى نظاما تقليديا في عمله بطيئا في تطوره.

هيكل الجهاز المصرفي في العراق

- يتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي، إضافة إلى (54) مصرفا، منها ستة مصارف حكومية هي) الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري) فضلا عن (30) مصرفا خاصا إضافة إلى (15) فرعا لمصارف أجنبية، كما توجد سبعة مشاركات عربية وأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، حيث سمح قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين 45% وحتى أكثر من 85% في بعض المصارف .

سمات التخلف في القطاع المصرفي في العراق

- يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدد كبير من أوجه التخلف والقصور التي تحد من إمكانية نهوض هذا القطاع ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، وفي هذا السياق يمكن إبراز عدد من السمات التي يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي وكما يأتي:
- 1. - انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حاليا بحدود فرع مصرف واحد لكل (35000) نسمة ممن تسمح لهم اعمارهم بالتعامل مع المصارف، وهي نسبة منخفضة قياسا بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل(10000) نسمة .

- 2- غياب التخطيط الاستراتيجي والاستراتيجيات المصرفية الفاعلة لدى غالبية المصارف .
- 3-غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي، مثل شركة للتأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق، وغيرها.
- 4-عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود (20) خدمة مقارنة بما أتاحته المادة (27) من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من (50) خدمة مصرفية، وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية

- **5-** سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والتي تتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من إيداع أموالها في تلك المصارف، وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية .
- 6- تأخر إعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للأوراق المالية، مما يسبب أضرارا وخسائر للمساهمين والمستثمرين على السواء.

- 7- تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح هذه النسبة بين 9 - 10% من هذا الناتج مقارنة بنسبة 55% في مجموع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة فإنه لا يتجاوز 2,1 مرة، في حين تسمح تعليمات البنك المركزي بأن يبلغ الائتمان ثمانية أضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة .

- 8- توفر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من 60%، الأمر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.
- 9- ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق، فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 1 - 7%، فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 10 - 15%، مما يترك هامشا بنحو 8% بين السعرين.

- وهو هامش كبير إذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما من شك في أن لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثارا سلبية على حجم الائتمان الممنوح، بل يشكل عائقا للاقتراض للأغراض التنموية.
- 10-عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إقرار الخطط الداعمة للإصلاح المصرفي، فضلا على ضعف العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة المالية، المصارف الحكومية منها والأهلية)، ومثال على ذلك صدور تعليمات من وزارة المالية تتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف .

- 11- ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصا في المصارف الحكومية. مع الفساد الإداري والمالي والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الإداري للمؤسسات المصرفية الحكومية منها والأهلية.

طرق معالجة مشاكل القطاع الصرفي

- بعد عرض المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي ، لابد من طرح مجموعة من الحلول والمقترحات التي يمكن استخدامها لمعالجة هذه المشاكل وهي كالاتي :
- 1- القيام بعمليات الاندماج المصرفي لتكوين وحدات مصرفية كبيرة من حيث راس المال ،والبنية التحتية والموارد البشرية بدلا من بعثرتها على عدد كبير من المصارف ذات الحجوم الصغيرة كما هو موجود فعلا.
- 2- زيادة عدد الفروع المصرفية للوصول الى ما يسمى بالنقطة المعيارية في الكثافة المصرفية لضمان تقديم الخدمات بشكل جيد

- 3- ربط مسالة حق الاشتراك في مزاد العملة اليومي بحجم الائتمان الذي يقدمه المصرف ، كي يصبح مزاد العملة بحد ذاته ادات لتحفيز الائتمان، بدلا من تحول المصارف وكانها شركات صرافة .
- 4- الشفافية والافصاح وعدم التمييز بين المصارف الحكومية والاهلية كما هو معمول به حاليا حسب قرارات وزارة المالية.
- 5- تطوير البنية التحتية والبشرية في المصارف ،كي يشعر الزبون بالرضا عن الخدمات المصرفية .
- 6- تأسيس شركات للتامين على الودائع وضمان القروض ،وكذلك لدراسة وتحليل المخاطر بكافة اشكالها .